|  |  |
| --- | --- |
|  | **موقع موسوعة القرى الفلسطينية** |

**مزارعو الجفتلك بين الاستهداف الاحتلالي والاهمال الرسمي والحرمان من مستحقات الاضرار**

حالة من الأسى والألم والحياة الصعبة التي تتعرض لها قرية الجفتلك في اريحا، فيما إخطارات الاحتلال تعكر مزاج وخطط المزارعين للخروج من الازمات المتلاحقة التي يتعرضون لها، والاهمال المجحف بحقهم، والتي تهدد حياتهم على المستوى المعيشي والمادي،

 والجفتلك قرية فلسطينية تقع إلى الشمال من مدينة أريحا، وتبعد عنها حوالي 30 كم، وتبلغ مساحة أراضيها 1242 دونماً، وعدد سكانها 3500 نسمة، يعملون في المجال الزراعي والحيواني، وتستقطب زراعة التمور القسم الاكبر من المزارعين، وتحيطها أراضي قرى طوباس وطمون وبيت دجن.

 وقال المزارع رائد مساعيد من سمان البلدة أن معادلة الاغوار معادلة صعبة لتواجد الاحتلال الإسرائيلي وتهديد الاحتلال بضم الاغوار. حيث يتعرضون للعديد من المشاكل، أبرزها مشاكل تتعلق بإجراءات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي ومشاكل تتعلق بإهمال المؤسسات الرسمية، وعدم تنفيذ الوعودات والالتزمات.

 ويضيف أن الاحتلال عمد على اتباع العديد من سياسات الانتهاك بحق المزارعين في قرية الجفتلك، أهمها هدم برك تجميع المياه وتحديد كمية المياه المسحوبة من الابار، ومنع حفر النار ارتوازية جديدة، بالإضافة إلى إعاقة المزارعين تحت ما يسمى خط ٩٠ في التنقل إلى مزارعهم ونقل منتجاتهم الزراعية، كما ويساهم الاحتلال في محاربة المنتج الفلسطيني من خلال انتحال اسماء فلسطينية لمنتجاته خاصة التمور وتصديرها للاسواق العربية والتركية وايضا الاسواق الفلسطينية، في ظل تواطىء بعد التجار اصحاب النفوس المريضة.

 واستعرض جانب آخر من المعاناة، يتمثل في عدم منح السلطة ومؤسساتها المزارعين تعويضات للخسائر التي تلحق به، والتي من شأنها تثبيت المزارع في أرضه والتمسك بمهنته وعدم الالتحاق بمهنة أخرى، خاص ان المزارعين يتعرضون لاضرار بيئية سواء الصقيع والسيول خلال مواسم الشتاء او تأثير الحر الشديد

 ويطالب المزارع مساعيد الجهات الرسمية الفلسطينية، بالوقوف إلى جانب المزارع الفلسطيني قولا وفعلا، نظرا إلى أن المزارع يحتاج إلى محاربة تجار المواد الزراعية والأسمدة نظرا لارتفاع أسعارها الباهظة، كما ويطالب محاربة من يروج منتجات المستوطنات على حساب المنتجات الفلسطينية، وضخ كمية مشروعات تساهم في صمود المزارع الفلسطيني ومنها مشاريع حفر ابار ارتوازية وتحلية مياه الري والمساعدة في تسويق المنتجات.

 كما طالب بالاسراع بتنفيذ مشروع تحلية المياه العادمة القادمة من نابلس، لانها تساهم في استخدام امثل للمياه المعالجة في الزراعة. لان المياه العادمة حاليا تسبب اضرارا بييئة وصحية.

 وأوضح رئيس مجلس قروي الجفتلك، أحمد غوانمة، ان اكثر ممارسات الاحتلال بحق المزارعين مصادرة الجرافات والجرارات الزراعية دون ابداء الاسباب والاستيلاء على شبكات ري تالتي ُغذي عشرات الدونمات المزروعة بأشجار عنب والنخيل المثمرة.

 وترتبط الجفتلك مع المساحات الزراعية المحيطة بها لتشكل منظرا بديعا حيث تتوزع المساحات الخضراء المزروعة في مناطق مختلفة بالقرية، ولا تنفك عن تناول بعض ثمار الخضار الطازجة التي تقطفها من ارض "سلة فلسطين الغذائية" وتتذوق نكهتها الطبيعية الطازجة خلال تجوالك

 وحسب الباحث الدكتور مؤيد بشارات ففي هذه القرية يسيطر الاحتلال على أكثر من 65% من أراضيها، إما من خلال بناء المستعمرات، أو القوانين التي سلبت اراضيها كقانون أملاك الغائبين، أو ما يسمى السياج الامني الذي حرم المزارعين من الوصول الى نهر الاردن، ومبانيها جميعها تقع في المناطق المصنفة ج (تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة)، وكذلك فإن مراعيها مصنفة مناطق عسكرية ومناطق إطلاق نار، وتعتاش منها ثلاث تجمعات بدوية من أصل خمس تجمعات تشكل بمجموعها قرية الجفتلك.

 وسميت قرية الجفتلك بهذا الاسم نسبة إلى كلمة الجفتلك وهي كلمة تركية الأصل وتعني مزرعة، يعود تاريخ إنشاء التجمع إلى زمن بعيد ويعود أصل سكانها إلى عشيرة المساعيد وبلدة طمون جنوب طوباس، فيتألف سكانها من عدة عائلات ومنها عائلة عرب المساعيد، عرب العايد، عشيرة الجهالين، العجاجرة، أبو سريس، أبو دحيلة، النفيعات، العنوز والرتميات.

 وصادر الاحتلال ما يقارب 6 الاف دونم من مساحة القرية لاقامة سبع مستعمرات اسرائيلية ويقطن فيها قرابة 2500 مستوطن، بالاضافة الى ذلك هناك قاعدة عسكرية تمتد على مساحة حوالي اربعة الاف دونم، وشق الطرق الالتفافية الاسرائيلية.

 ويؤكد الناشط الشبابي والمتطوع في لجان العمل الزراعي وليد العطاونة ان الاهالي يرتبطون ارتباطا عميقا بالمكان، ويشعرون نحوها بالمسؤولية الكبيرة لان اي تقصير من جانبهم بالنسبة للقطاع الزراعي يعني الترحيل والتهجير وفرض السيطرة على الارض من قبل الاحتلال.

 والجدير بالذكر ان هذه التقارير تأتي ضمن مبادرات شبابية لتسليط الضوء على عمل صندوق درء المخاطر، والتي تنفذ من خلال اتحاد لجان العمل الزراعي بالشراكة مع مؤسسة الاىتلاف من اجل النزاهة امان.

المرجع

هبة طحان/ أريحا